بيع السلاح لدول قمعية كالإمارات والسعودية يهدد أمننا القومي

شن موقع “ responsiblestatecraft” هجوما عنيفا على سياسة الولايات المتحدة المتعلقة ببيع الأسلحة لأنظمة قمعية، كالسعودية والإمارات ومصر والفلبين. مؤكدا بأن هذا الأمر يمثل خطرا على الامن القومي الأمريكي بشكل كبير.

وحث الموقع في تقرير له الجميع على معارضة الدمار والقمع الذي غذته عمليات نقل الولايات المتحدة لأنظمة مثل المملكة العربية السعودية والإمارات ومصر والفلبين بناءً على العواقب الإنسانية. ناهيك عن التأثير على سمعة الولايات المتحدة في العالم. موضحا أنه في كثير من الأحيان فإن المبيعات لتلك الحكومات نفسها تقوض الأمن القومي للولايات المتحدة بشكل كبير.

وأوضح الموقع أنه على سبيل المثال، كما ورد في تقرير صادر عن معهد كوينسي في يوليو 2020 حول المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، فإن ”البصمة العسكرية الأمريكية الكبيرة في المنطقة. جنبًا إلى جنب مع مبيعات الأسلحة الأمريكية الضخمة ودعم الأنظمة القمعية. تؤدي إلى عدم الاستقرار وتفاقم المظالم والظروف التي تهدد الولايات المتحدة“.

وأكد على أن مبيعات الأسلحة الأمريكية إلى المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والتي تجاوزت 100 مليار دولار على مدار العقد الماضي قد مكّنتهما وشجعتهما على شن حرب مدمرة في اليمن. أسفرت عن مقتل أكثر من ربع مليون شخص وتعريض الملايين لخطر المجاعة. وهو ما غذى العداء للولايات المتحدة وعمل كأداة تجنيد للجماعات المتطرفة.

واستشهد التقرير بقول السناتور كريس مورفي الذي لاحظ أن "هناك بصمة أمريكية على وفاة كل مدني داخل اليمن". وتأكيده على أن هذه "ليست طريقة لكسب الأصدقاء أو التأثير بشكل إيجابي على دول المنطقة".

وأكد التقرير على أن الدور الإقليمي لدولة الإمارات العربية المتحدة يقوض المصالح الأمريكية طويلة المدى. من خلال انتهاك الحظر الذي تفرضه الأمم المتحدة على أطراف الحرب الأهلية في ليبيا وشن ضربات الطائرات بدون طيار هناك، حيث أدى ذلك إلى تقويض جهود تسوية النزاع. على حساب السلام والاستقرار في شمال إفريقيا. موضحا أن الضرر الذي تلحقه الإمارات بأمن الولايات المتحدة لا يتوقف عند هذا الحد.

وقال جون هوفمان، طالب دكتوراه في جامعة جورج ميسون، "لقد أضر السلوك المارق لدولة الإمارات العربية المتحدة بمصالح الولايات المتحدة ليس فقط داخل الشرق الأوسط. ولكن في الداخل أيضًا".

وأضاف: "من دعم الانقلاب الذي أوصل نظام السيسي إلى السلطة في مصر، إلى دعم نظام الأسد في سوريا، إلى دعم قمع الجيش للحركة الديمقراطية في السودان. إلى مراقبة المواطنين الأمريكيين ومحاولة التدخل في العملية السياسية الأمريكية".

وأوضح أن الإمارات العربية المتحدة تتخذ باستمرار إجراءات تهدد الديمقراطية في الداخل والخارج وتجعل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أكثر خطورة وعدم استقرار وتعج بالصراعات.

وتساءل: "إذا كانت هذه تصرفات حليف، فمن يحتاج إلى أعداء؟ ولماذا يتم ضخ مليارات الدولارات من الأسلحة لدعم مثل هذا النظام. وهي خطوة تمكنه فقط من سلوكه المتهور وتشكل تأييدًا لسلوكه؟".

واعتبر التقرير أن الاعتراف بالعواقب الأمنية لمبيعات الأسلحة الجامحة للأنظمة القمعية، إلى جانب الاهتمام بحقوق الإنسان والأضرار التي تلحق بالمدنيين. يمكن أن يعكس الاتجاه طويل الأمد لإلقاء حقوق الإنسان في البحر في اتخاذ قرارات بيع الأسلحة.

ولفت التقرير إلى مبيعات الأسلحة الأمريكية في عام 2021، حيث أكدت وزارة الخارجية أنه عندما يتعلق الأمر بمبيعات الأسلحة. "تتبع الولايات المتحدة نهجًا شاملاً، يوازن بين العوامل السياسية والعسكرية والاقتصادية وعدم الانتشار وأمن التكنولوجيا والاستخدام النهائي وعوامل حقوق الإنسان لتحديد توفير المعدات العسكرية المناسبة". لكن العروض الأمريكية للطائرات المقاتلة والطائرات المسلحة بدون طيار والصواريخ والقنابل للأنظمة القمعية مثل المملكة العربية السعودية والإمارات ومصر والفلبين. توضح أن حقوق الإنسان تأتي في ذيل القائمة".

وشدد التقرير على انه يجب أن يكون دور مبيعات الأسلحة للأنظمة القمعية في الإضرار بأمن الولايات المتحدة الشغل الشاغل لتوجه إدارة بايدن القادم لنقل الأسلحة التقليدية. مؤكدا أن الوثيقة التي تهدف إلى توجيه عملية صنع القرار بشأن نقل الأسلحة في الولايات المتحدة، تحتاج إلى التأكيد على الجوانب السلبية المتعددة لتسليح الحكومات الاستبدادية والعدوانية بدلاً من التعامل مع حقوق الإنسان كفئة منفصلة. مع عدم وجود عواقب إضافية تتجاوز الحاجة الملحة. ولكن غالبًا ما يتم تجاهلها.